

للسند الذي هو القيام اذ يترتب مسئلة الى زيد الا انك لو قلت قام ابو زيد وادو
 الضميمة بينهما لم يتطابقا واصلا فلو كان معترفا قام ابوه ذلك الغير لم يتطابقا
 على وجه غير انما وشره ثم تسامحا فيقولون قام ابوه جمل وسب كلام وذلك لغيره
 من غير ان يقع النسبة بين طرفيه لغيره ذكر زيد معناه واير اخرى فانهما لا يتطابقان
 في الوجود الذي يتجمل بوجوده مع الاتباع وهذا الكلام مرقع في اليمين فلان من كان في منزل
 قدوة وانما الاستعارة بواسطة تعريفا على التبيين يقتصر ملاحظ الاستعارة متى
 كانت من حيث احوالها وحكمها على وجودها بالمشاهدة والمستعارة لو قد
 ان مع الحروف غير حروف هو معناه لا يصح ان يلاحظ حكمها عليه وموضوعها
 جريان الاستعارة في الحروف ابتداءا فتمتعلقات معاني الحروف كالاستعارة
 والظرفية والاستعلاء والعوضه معان مستقل فتعني بها وحي استعارة
 فيها اصالة ثم شتم الى معاني الحروف لا سيما عليها كذا في ان معان الاله
 فترتب انها معانيها لا يتبعه لغيره محكوما عليها فلا يجوز الاستعارة فيها اصلا بل
 معاني مصادر فان قلت هل يجوز تسمية الاستعارة تسمية قياس الحروف
 لا الاما مطلق النسبة لشيء غير اصل ان يجعل في جرسية الاستعارة بخلافه

الاستعارة في الفعل فقلت لان المعبر في اسم الفاعل ذات ما تترتب نسبة
 اليه فقلت فاذات البهية فلو طرقت بالذات وكذا كحدث واما النسبة التي هي في الاله
 الالهة فتعريفها بغير تامة وغير مفعلة اصلية في العبارة فيقدرت بها الذات
 البهية ومصدرها المفعول كشيء واحد فما زان يلاحظ فيه تارة جانب الذات
 فمفعول محكوم عليه وتارة جانب الوصف الذي كحدث اصلا فيجعل محكوما
 النسبة التي في فلا يصح ان يفتى فيها ولا بها ولا وصفها ولا مع غيرها استعمالها
 والمعتبر في الفعل نسبة تامة فينصرف لغيره فمع طرفها غير تامة وادوم ارتباطها
 وذلك النسبة المقصودة الاصلية في العبارة فلا تصور ان يجرى في الفعل
 ما يجري في اسم الفاعل بل تعيين لوقوع مسئلة باعتبار موضعها الذي هو
 فان قلت قد حكوا بان الجملة الفعلية في زيد قام ابوه وقعت محكوما بها قلت
 في هذا الكلام تصوره ان احدها الحكم بان ابا زيد قام واما ان كان في
 قائم الاب ولا شك ان معنى الحكمين ليسا مفهومين منه صريحا بل انهما مقصودان
 والاقرب فان قصد الاول لم يكن ليدل على المعنى المحكوما عليه بل هو قيد تعيين
 عليه وان قصد الثاني كما هو الظاهر فلا حكم صريحا بين القيام فالاب بل الاله

الاستعارة في الفعل فقلت لان المعبر في اسم الفاعل ذات ما تترتب نسبة
 اليه فقلت فاذات البهية فلو طرقت بالذات وكذا كحدث واما النسبة التي هي في الاله
 الالهة فتعريفها بغير تامة وغير مفعلة اصلية في العبارة فيقدرت بها الذات
 البهية ومصدرها المفعول كشيء واحد فما زان يلاحظ فيه تارة جانب الذات
 فمفعول محكوم عليه وتارة جانب الوصف الذي كحدث اصلا فيجعل محكوما
 النسبة التي في فلا يصح ان يفتى فيها ولا بها ولا وصفها ولا مع غيرها استعمالها
 والمعتبر في الفعل نسبة تامة فينصرف لغيره فمع طرفها غير تامة وادوم ارتباطها
 وذلك النسبة المقصودة الاصلية في العبارة فلا تصور ان يجرى في الفعل
 ما يجري في اسم الفاعل بل تعيين لوقوع مسئلة باعتبار موضعها الذي هو
 فان قلت قد حكوا بان الجملة الفعلية في زيد قام ابوه وقعت محكوما بها قلت
 في هذا الكلام تصوره ان احدها الحكم بان ابا زيد قام واما ان كان في
 قائم الاب ولا شك ان معنى الحكمين ليسا مفهومين منه صريحا بل انهما مقصودان
 والاقرب فان قصد الاول لم يكن ليدل على المعنى المحكوما عليه بل هو قيد تعيين
 عليه وان قصد الثاني كما هو الظاهر فلا حكم صريحا بين القيام فالاب بل الاله